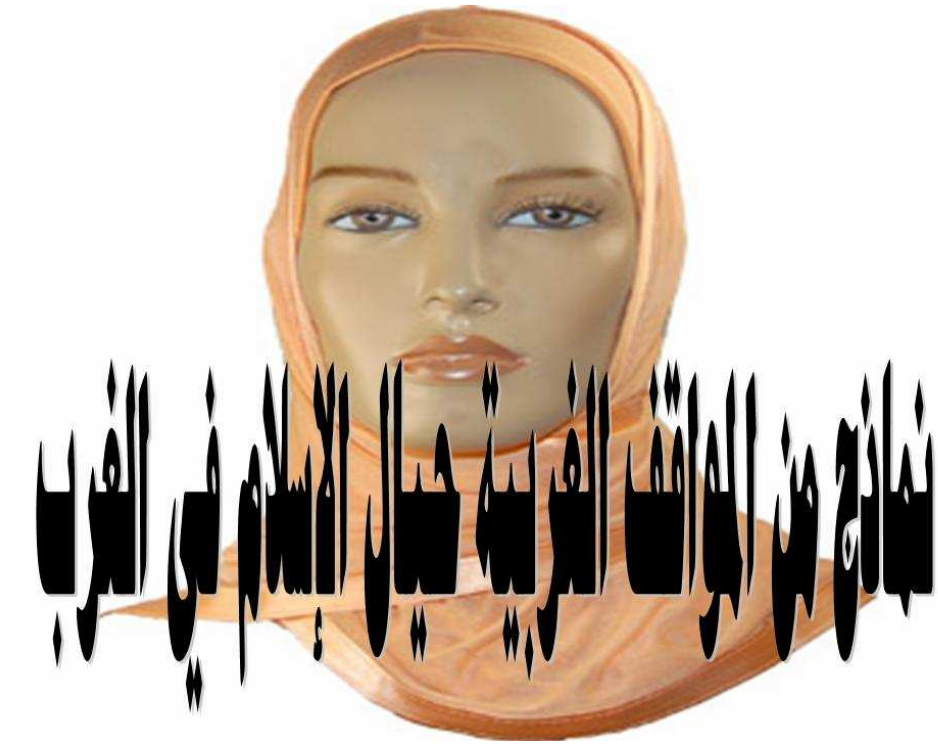

شواش في فقه الأصول وضبابية في التنزيل

الحلقة **12**

12) نماذج من المواقف الغربية حيال الإسلام في الغرب

لنستعرض الآنً على ضوء المحك السابق كرائز ومعيار سلوك، سياسات بعض الدول تجاه الأقليات

المسلمة بها إلى ما قبل أحداث سبتمبر 2001، حتى يتسنى لنا أن نحكم موضوعياً على مدى استقرارية هذه السلوكيات في المخيال الجمعي لبيئات الاحتضان، ضمن هذا المخاض العسير لولادة الإسلام وتجذرة في هذه الديار.

12.1) المنظور الأمريكي والكندي للمواطنة

جاء في وثيقة كتبها مساعد وزير الخارجية إدوارد جرجيان سنة 1995 [1]:

1) أن الولايات المتحدة لا تعتبر " الإسلام " كواحد من المذاهب التي تناصب الغرب العداء أو تهدد سلام العالم،

2) لم تستبدل " الحرب الباردة " بتنافس جديد بين " الإسلام " و " الغرب"، لقد انتهت الحروب الصليبية منذ وقت طويل.

3) يعترف الأمريكيون بأن الإسلام أحد العقائد العالمية العظيمة ويُمارس في جميع القارات ويبلغ عدد المسلمين الذين يحملون الجنسية الأمريكية بالملايين في الولايات المتحدة، وتعترف بأن "حضارة الإسلام" التاريخية كانت من بين العوامل التي أثرت على ثقافتهم وأغنتها.

4) أن هناك مجموعات أو حركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحاول إصلاح مجتمعاتها بإتباع مُثُلهم الإسلامية،

5) تُدرك أن عدم توفير العدالة الاجتماعية اقتصادياً واجتماعيا وتعليميا وسياسيا، هو العامل الأساسي الذي يُغذي التطرف في الدول الإسلامية،

6) تؤيد الحكومات التي تنشد توسيع المشاركة السياسية، ولكن في نفس الوقت، تنظر بريبة إلى أولئك الذين يستغلون العملية الديمقراطية ليصلوا إلى الحكم، ثم يهدمون العملية نفسها حتى يحتفظوا بالسلطة والسيطرة السياسية!

---

1 البنود مقتطفة بتصرف من وثيقة كتبها مساعد وزير الخارجية إدوارد جرجيان كرؤية تلخص السياسة الحالية والقادمة التي يجب على حكومة الولايات المنحدة أن تتبعها في التعامل مع الإسلام. ووردت في تقرير ل " معهد جيمس بيكر للسياسة العامة في جامعة " رايس " الأمريكية. أنظر نص الوثيقة في:

Edward P.Djerejian 1995 Baker Institue Study: United States Policy Toward and the ARC of Crisis

قلت:

واضح، مما تقدم، أن التداول على الحكم في كل أقطار الدنيا المتحضرة، لن يكون سوى بين إسلاميين ودهريين، ولا مصلحة لأي طرف أن يخل بعملية الاختيار الشعبي، مادام كل نظام حكم هو عرضة للفساد، ولا عصمة لأحد.

7) يختلفون مع من يمارس الإرهاب ويلجئون إلى العنف ويرفضون الحلول السلمية للخلافات ويهضمون حقوق الأقليات، ويحتقرون التعددية السياسية أو يخالفون حقوق الإنسان المعترف بها دولياً - إننا نختلف معهم مهما كان دينهم.

قلت:

هذا الكلام سيكون له وقع كبير، عندما يشرع السياسيون الأمريكيون في تفكيك ازدواجية لغتهم، بالإقلاع عن تسمية الأشياء بأضدادها، حال تسمية الحرب العراقية : "حرب تحرير"، بينما تبين للجميع أنها حرب تدمير وخراب، والداعي لقيامها نفط العراق، وليس رفاهية أفراد شعبه.

وهذا المنظور الأمريكي[2] أو الكندي[3] في تطبيقاته المعاصرة، تطور من " فكرة التذويب" إلى فكرة " تعدد الهويات " ضمن " الهوية الجماعية الكبرى" الجامعة لكل " الهويات "، ويلخصها قول رئيس وزراء كندا جوزيف جاك جان كريتيان (Joseph Jacques Jean Chrétien) (1934 - ...) **في خطاب شهير:**

{ كندا هي بمثابة " جماعة الجماعات "[4] (Community of communities)

---

2 أنظر:

1) Gilles Kepel, 1997: Allah in the West : Islamic Movements in America and Europe (Mestizo Spaces), Suzan Milner(Translator), Stanford Univ. Press

2) Jane, I. Smith, 1999: Islam in America (Columbia Contemporary American Religion Series), Columbia Univ Press.

3) John, L. Esposito (Editor), Robert, E. Mazur, Sibusiso Nkomo, 1997:" Political Islam : Revolution, Radicalism, or Reform ", Lynne Rienner Publishers;

4) Yvonne Yazbeck Haddad (Editor), John, L. Esposito (Editor), 2000: " Muslims on the Americanization Path ", Oxford Univ Press.

5) John, L. Esposito , 1999: " The Islamic Threat : Myth or Reality?", (Third Edition), Oxford Univ Press.

6) Edward W. Said, 1997: "Covering Islam : How the Media and the Experts Determine How We See the Rest of the World ", Vintage Books.

3 أنظر:

1) Islam et Occident: Une cohabitation obligée ?, 1995: Collection dirigée par Albert Legault, sous la direction de Janine Krieber, Collection: Études Stratégiques et Militaires, Institut Québécois des hautes etudes internationals, Textes présentés lors d'un colloque tenu au College Militaire de Saint - Jean, Saint - Jean sur Richelieu, Québec, les 23 et 26 mars 1993.

4 (Shuracraty قارن هذا بالمفهوم الإسلامي للحاكمية الشورية في مقالاتنا بالعربية والفرنسية على موقعنا حول حكم الشورى في الإسلام)

قلت:

ولكون التشريع في هذه البلاد بشري المرجعية ولا صلة له بأي تشريع إلهي: مسيحي، يهودي أو غيره، فهو يتميز بالتحول المستمر على الدوام وليس الثبات (مُقارنة مع الإسلام الذي يحتوي على ما هو ثابت لا يتغير أبداً وعلى ما هو متغير أنف وبحاجة ماسة إلى تواؤم جديد)، حيث أن ممنوع ومحذور اليوم يمكن أن يصبح مطلوب ومُباح الغد دون حرج!.

بل إن هذا التشريع يخضع في الغالب لتقلبات المجتمع ذاته، أو قوة اللوبيات النافذة فيه.

ويكفيك ملاحظة تلك التظاهرات التي يقوم بها اللواطيون والسحاقيات في الميادين العامة لعواصم أمريكا أو كندا، مطالبين بالاعتراف بزيجاتهم الأحادية الجنس، وبأنهم يكونون عائلة! وكذلك توافرهم بالجامعات بملصقاتهم الواضحة كل الوضوح ونشاطهم الدءوب لتقف على نذير شؤم ما حامت حوله أمة إلا وكان عاقبتها الدمار لا محالة.

وهي صيرورة لا تخطئك النبأ متى ألقيت السمع وأنت شهيد.

ذلك، أنه في سنة 1979 سارت تظاهرة منهم قدر عددها بخمسة وعشرين ألف نسمة (...، 25)، وفي سنة 1987 تظاهروا مجددا بحوالي مأتي ألف (...، 2..) وفي سنة 1993 وصل عددهم إلى ثلاثمائة ألف (...، 3..) ونفس العدد احتل شوارع العاصمة واشنطن يوم عيد الشغل (فاتح ماي)..... وصارت تظاهراتهم مليونية مع بدايات الألفية الثالثة.[5]

ثم لاحظ أن على عكس ما في ذهن الجميع أو على الأقل، الطبقة غير المسيسة من المجتمع، فالدولة الأمريكية ليست دولة ديمقراطية بالمعنى الآثيني (نسبة إلى ديمقراطية مدينة آثينا المباشرة} الحرفي لهذه الكلمة {أنظر على هذا الموقع الوصف الكامل لها في: " *Foundations of Muslim's Shuracracy* "}، بل هي دولة تمثيلية، تلعب فيها اللوبيات والاحتكارات والمصالح الدور الرئيس.

وهو ما يوجب على المسلم العادي الإلمام بدينه، حتى يعرف ما يتقي ويحذر، وإلا عرض نفسه للتهلكة وهلكت ذريته من بعده، وحمل قطعاً وزره وقسطاً من أوزارهم في عقبه كله.

لذلك توجب الإعلام بأنه:

---

[5] وتظاهرات ولاية كاليفورنيا أكبر بكثير، لأن هذه الولاية، وهي أكبر ولاية في الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر دولة اللوطيين والسحاقيات والخنث بامتياز. والقرآن كالعهد القديم والعهد الجديد لهم مواقف لا يعتريها تبدل الأزمنة بالنسبة لهذه المسألة.

{ لا يحل لمسلم أقلي أصيل أو مغترب وافد جديد أن يبتعد عن جماعة المسلمين الواقعية أو الافتراضية بحال. وإن لم توجد جماعة عمل على تكوينها، وإن تعذر ارتحل إلى حيث يمكنه فعل ذلك، فرضاً من فروض العين، متى سنحت ظروفه وتوفرت له الفرصة، مع الحرص كل الحرص على الارتباط الدائم ب " الجماعة الافتراضية " لعموم المسلمين في بلده التي أصبح يوفرها الإنترنيت لتبادل الخبرات والدروس والرأي، والزيارات..إلخ..}

فهذا مطلب يندرج ضمن ما تعارف عليه الفقهاء الأصوليون ب "الضروريات" أي: " **حفظ الدين** "، الذي هو أول أولويات الكليات الخمس المتعارف عليها بين الفقهاء في الشريعة الإسلامية وهي:

1) **حفظ الدين** ، حيث شرع الله الجهاد لإقامته والحفاظ عليه وتبليغه للذرية، وفرض الهجرة على من استضعف ولم يعد بإمكانه إقامته في نفسه أو أهله أو جماعته.
2) **حفظ النفس**، حيث شرع الله من أجل بقائها القصاص والديّة وعدم دفعها إلى التهلكة،
3) **حفظ العقل**، حيث شرع الله تحريم المسكرات والمخدرات وكل ما يؤدي إلى عطبه أو فساده وأوجب تعزيرات وعقوبات رادعة لأجل ذلك.
4) **حفظ العرض**، حيث شرع الله تحريم القذف والزنا وحدّ حدوداً زاجرة منعاً لاختلاط الأنساب وصونا لكرامة الإنسان،
5) **حفظ المال**، حيث شرع الله حد السرقة وحرم الغش والغصب والربا وكل المصارف المؤدية إلى أكل أموال الناس بالباطل وأباح الحجر على المغفل والسفيه والمدين والمفلس اتقاء الإضرار بالآخرين.

فهذه مطالب ضرورية شرعية يخضع لها كل مسلم حيثما وجد، في المهجر وغيره. وتتنزل بحسب ترتيبها أعلاه من حيث الأولوية.

فالنفس تهون أمام مطلب الحفاظ على الدين وتتنزل باقي الضروريات بحسب قدرها في كل زمان ومكان. فالجهاد واجب وإن أدى إلى إتلاف النفس، لأن حفظ الدين أهم من حفظ النفس، ويباح شرب المسكر عند الإكراه أو الاضطرار حِفاظاً على النفس ومن لم يفعل عُدّ آثماً، لأن حفظ النفس أهم من حفظ العقل كما يباح إتلاف مال الغير إذا أكره أو أجبر على ذلك، لأن حفظ النفس مقدم على حفظ المال.

وهي المعنية ب "**الضروريات**" لدى الأصوليين، ثم تأتي بعدها "**الحاجيات**" ثم بعد هذه "**التحسينات**"، وتعرف:

أ) **الحاجيات**: بكونها مصالح رأى الشارع اعتبارها فيما يحتاج إليه المسلم لرفع الحرج وهي أنواع منها التعبدي والمالي.. وأباحها الشارع ورخص لها رخصاً يأتيها المسلم كما يأتي العزائم كقصر الصلاة وجمعها

للمسافر وإباحة الفطر في رمضان للحامل والمرضع والمسح على الخفين وسقوط صلاة الحائض والنفساء،.....، بينما تعرف:

ب) **التحسينات**: بكونها مصالح معتبرة يقصد منها الأخذ بمكارم الأخلاق والإحسان في كل شيء.

قلت:

وواقع الأمر اليوم فوق ساحات هذه البلاد، هو **أن الإسلام وُجِد هنا ليبقى وتجاوز نقطة اللا – رجعة**، رغم كل المحاذير السابقة.

فالإسلام وبشهادة الجميع أكثر الديانات سرعة انتشار بين مواطني هذه البلاد، مع أنه لا مؤسسة له تسهر على نشره، وإنما الأفراد الواعون فحسب.

12.2) المنظور الأوروبي للمواطنة

لا يختلف المنظور الأوروبي كثيراً عدا في بعض الجوانب التاريخية والموروث عن نظيره في أمريكا الشمالية. ففي أوروبا يتأرجح الوضع بحسب البلدان بين مواقف ثلاثة:

1) **الذوبان**: وهي تقبل بالمسلم أو غيره دون تحفظ أو تمييز، لكن بشرط أن يتخلى عن خصوصيته ويذوب في المجتمع المضيف بتبني كل منظومته التفكرية وعاداته وتقاليده وقيمه، دون تحفظ وبأقصى سرعة ممكنة.

2) **الإدخال**: حيث يُقبل المنتمي الجديد مع خصوصيته الثقافية أو الدينية الدائمة، لكن كأجنبي متشرنق بداخل خلافياته الدائمة وغير المختزلة.

3) **الإدماج**: حيث المجتمع المُضيف له تقاليده المعتبرة إلا أنه لا يفرض على المنتمي الجديد التخلي عن خصوصيته الثقافية. ويعتمد الإدماج ذاته على عامل الزمن لكي يفعل فعله في فك الروابط بين المهاجر وثقافته الأصلية بتهجين مُثمر!.

وهنا تظهر الاختلافات على صعيد الدول الأوروبية كلاً على حدة، بحسب خصوصياتها الذاتية.

12.2.1) النموذج البريطاني

تجاوز عدد مسلمي هذه البلاد منذ تسعينيات القرن الماضي المليون نسمة. والدولة هنا دولة بمنطلقات دينية وكنيسة رسمية هي الكنيسة الأنجليكانية. التاج البريطاني هو بمثابة الرئيس الفعلي للكنيسة، أما باقي المذاهب، أو الكنائس الممثلة لها فهي دون الكنيسة الرسمية في الأولويات وتحكمها قوانين خاصة[6].

**تبنت بريطانيا سياسة " الإدماج " كهدف منذ سنة 1966 بواسطة كاتب الدولة في الداخلية السيد روي جَنكينز (Roy Jenkins 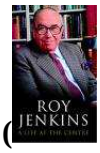

) .**

والجالية ذاتها واعية ومشاركة وأوصلت ممثلين عنها إلى البرلمان مبكراً أواخر القرن الماضي[7].

12.2.2) النموذج الهولندي

تبنت هولندا لسوابقها التاريخية في التعددية والرحابة الفكرية أثناء الثورة البروتستانتية وبعدها، مفهوم " الوتدية " كنموذج مؤسساتي للتعددية الثقافية وجعلتها ركنا من أركان ثوابت المجتمع.

---

6 أنظر: راث يان والجماعة: " الاعتراف والمأسسة للإسلام في بلجيكا وبريطانيا وهولندا " في:

1) Rath,J., Greenendijk,K. and Penninx, R., 1991: " The Recognition and Institutionationalization of Islam in Belgium, Great Britain and the Netherlands", New Community, Coventry, № 18 (1) pp. 106 - 108.

2) July, D., 1993: " les musulmans dans la société britannique " in: L'Islam et les musulmans dans le monde, sous la direction de Mohamed Arkoun, Rémy Leveau et Bassam El Jisr, tome 1, L Europe Occidentale, Centre culturel Hariri, Beyrouth, pp. 263 - 267.

7 أنظر

1) Gerholm,T. and Lithman, Y. G., 1988: " The new Islamic presence in Western Europe, London, Mansell.

2) Joly, D. 1987: " Making a Place for Islam in British Society: Muslim in Birmingham, Centre for Research in Ethnic Relations (CRER). Unuversity of Warwick, № 4.

3) Jacobson, J., 1998: " Islam in Transition : Religion and Identity Among British Pakistani Youth , Routledge>

4)Kose, A., 1998: " Conversion to Islam : A Study of Native British Converts " Kegan Paul Intl.

5) Matar, N., I., , 1995: " Islam in Britain, 1558-1685 "

Cambridge Univ Press.

وعلى مقتضى هذا المفهوم، تبنت الأراضي المنخفضة القادمين الجدد واعتبرتهم جماعة متممة ومقوية للجماعات الهولندية المتواجدة، تماماً كما يفعل **الوتد** في رفعه لصرح المجتمع ككل. فالمهاجر هنا عامل إضافة وتقوية للبناء المشترك ضمن مجتمع متعدد الأعراق والهويات الثقافية.

وضمن هذا المنظور استحدث الهولنديون مجالس استشارية لكل الأقليات العرقية والدينية..الخ. ومنذ أواخر القرن المنصرم[8].

12.2.3) النموذج الألماني

بالنسبة لألمانيا، فالمسألة الإسلامية كالهجرة ذاتها أعقد بكثير. ذلك أن عدد المسلمين ناهز الثلاثة ملايين بإحصائيات بداية القرن. وكمنت الخصوصية هنا في كون ألمانيا لا زالت تتبنى مفهوم " **حق الدم** " للحصول على المواطنة، إلا أن كل هذه المفاهيم يمكن أن تتطور نحو توحيد الرؤى في التعامل مع المخالفين ضمن سياسة عامة للمجموعة الأوروبية[9]، وهو ما شرع فيه البرلمان الأوروبي منذ مدة.

ملاحظة:

هذه التعددية الثقافية والعرقية ليست ثابتة في كل الحلات الثلاث التي استعرضناها، لأن عوامل الانطواء والعزلة و"**الغيتو**" تظل محتملة وقائمة.

ثم إن المسلمين المهاجرين لهذه الديار إبان ستينيات القرن العشرين وبعده، عانوا بحكم موروث بلاد المنشأ الديني من هذا النوع من " **الغيتو** " أو " **التشرنق**" قبل أن ينبثق من بينهم، خصوصاً في الجيل الثاني والثالث، زعماء متضلعين في الدين والدنيا وذوي رؤى وفهم سليم للمجتمع، تكاثفوا مع مسلمي البلاد الأصليين، وبدءوا يخططون بوعي لجالياتهم كمواطنين تامي المواطنة، وكجماعات مُغنية لتجربة المجتمع ككل، لكن أصحاب ديانة متفاعلة وصاحبة مشروع حواري في التعايش والتعاون على الخير.

أنظر: 8

1) Slomp, J. 1988: Muslim minorities in the Netherlands, in: " Muslims in Europe", Research papers, Birmingham, № 37 pp. 2 - 12.

2) Shahid, W., A., Van Koningsveld, p., S., 1993: " Les Musulmans aux Pays- Bas ", in: L'Islam et les Musulmans dans le Monde, tome 1, l'Europe Occidentale, Centre Culturel Hariri, Beyroth, pp. 328 - 332.

أنظر 9

1) Vöcking H,. 1992: " EN Allemagne quell statut pour l'Islam ? ", Projet, Paris, № 231, automne, pp. 113 - 116.

12.2.4) النموذج الفرنسي

فرنسا وهي صاحبة الكتلة المسلمة الأكبر عدداً تخضع المواطنة فيها لمفهوم " حق الأرض" أي أن المواطنة تعتبر تلقائية لمن وُلد فوق التراب الفرنسي. وكل قادم جديد يجب أن يتبنى القيم الوطنية المقررة مثل: المساواة للمواطنين، والعَالمانية الدينية..الخ.

ويتميز هذا النموذج بكونه "إدماجي - مذوب" من حيث المبدأ والغاية والقصد. ثم هو يقضي بالدمج القسري للقادم الجديد ضمن كيان الأمة الفرنسية، حيث يجب على القادم الجديد أن ينسى شخصه وتاريخه القديم ويبدأ من جديد حياة أخرى، تماماً كالثعبان عندما يغير جلده. ثم يتوجب عليه، زيادة على تغيير جلده أن يغسل دماغه أيضاً من كل ترسبات قيمه وقناعاته القديمة ويتبنى القيم الفرنسية كمرجعية.

أي أنه قبول، ثمنه ارتداد المرء عن كل شيء

ثم إن القيم الفرنسية هذه لها دعوى عريضة في العالمية!. وتنتظر بالتالي من المهاجر أن يعتبرها أسمى من قيم مرجعيته الأصلية!. وهو ما لا يمكن هضمه من طرف المسلم الذي يعتبر أن كل فكر بشري مهما ادعيَ له من السمو المزيف أو التسامي الواهم، يظل أمام الحجج القرآنية تهافتيا وصبيانياً، إن لم يكن سفسطة تليق بأسمار العجائز!

ثم إن الدولة لا تستقبل الجماعات، حال أمريكا وكندا، وإنما تعترف فقط بالأفراد. فالحصول على هذه الجنسية الفرنسية هو في حد ذاته قطيعة رمزية وسياسية مع ماضي الشخص. فهي لسابقة حربها الضروس مع الإكليروس المسيحي تبدي تخوفاً مفهوماً من تولد أقليات وطنية عرقية، أو دينية مغلقة، حبلى بمطالب غير منسجمة مع التقاليد الليبرالية للقبول بالمخالف.

قلت:

لفرنسا، تاريخ طويل في التعامل مع المسلمين، بما له وما عليه. فلويس التاسع (القديس لوي) (Saint Louis)(1270 – 1214) **الذي قاد حملتين صليبيتين إلى مصر ثم تونس خرج من هنا، وفولتير (Voltaire) (1778 – 1694)** **، والكونت ده فولني (comte de VOLNEY *(1757-1820)***

، وشاتوبريان (Chateaubriand) (1768 – 1848) ، وألفونس ده لامارتين

(Alphonse de Lamartine) (1790 – 1869) ، وغوستاف فلوبير (Gustave Flaubert)

(1821 - 1880) 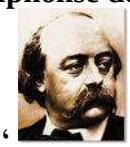 ، وإرنست رينان (1823 - 1892) (Ernest Renan) ، ولوي

ماسينيون (1883 - 1962) (Louis Massignon) ، وجاك بيرك(Jacques Berque) (1910

- 1995) ، ومكسيم رودنسون (*Maxime Rodinson) (1915-2004*) فرّخوا أفكارهم، الجيدة منها وغير الجيدة في هذه التربة.

ويظل المحك بالنسبة للمسلم الفرنسي في كيفية التعامل مع " عالمانية " البلد التي فُصِّلت أساساً كنقيض للكنيسة وتنظر إلى الإسلام نظرتها إلى الكنيسة!.

وهي نظرة تبسيطية خاطئة، يجب على مسلمي البلد أن يصححوها لمواطنيهم قبل رسمييهم,

فهل الدولة حيادية مثلاً، عندما تتدخل في شؤون دينية ما كان لها أن تتدخل فيها على الإطلاق بحسب الشعار المعلن؟

خذ قضية الحجاب مثلاً وما أثارته من ردود فعل[10] **، حتى قال بعضهم بأنه يهدد الصرح الجمهوري لفرنسا!!!!!**

فكيف تكافئ الدولة مُمَثِّلَة في رئيس جمهوريتها المبجل: "شارل دوغول"(Charles de Gaulle)

(1890 – 1970) **الممثلة العنصرية الفرنسية " بريجيت باردو" (1934 -.....) (Brigitte Bardot)**

أنظر: 10

1) Andesian, S., 1991: " L'Islam en France: Problèmes de femme (s) ?" , Migrants - formation, Paris, № 84, pp. 6 - 25.

2) Cesari, J., 1994: " Être musulman en France, Mosquées, Militants et associations, Paris. Karthala - IREMAM.

3) Cesari, J., 1995: " L'Islam en France: Naissance d'une religion ", Hommes et migrations, Paris, № 1183, Janvier, pp. 33 - 40.

لأفلامها التي اشتهرت بالظهور فيها " عارية " تماماً!؟! وهي فجة في عنصريتها تجاه المسلمين، بحيث حوكمت خمس مرات لهذه الخصلة بالذات[11]!

قلت:

أليس في مثل هذا التصرفات كيل بمكيالين وطفح لكيل نوع من الأخلاقيات على أخرى ؟

ثم، إذا كان أي رمز من الرموز الدينية كصليب المسيحيين وطاقية اليهود أو نجمة داود أو الحجاب يثير أو يؤجج ضغائن بعض هذه الفئات على بعض، ويخرج البعض الآخر عن طوره، أو يجعل العالمانيين يحقدون عليهم جميعاً، إما بدعوى الحفاظ على السلم الاجتماعي أو غيره من المبررات، فلا شك أن مثل هذا المجتمع هو بكل المقاييس الحضارية: مجتمع مأزوم، لم يستوعب بعد معنى التعارف الإنساني، الذي لا يكون سوى بين مختلفين كل الاختلاف في الرأي، والمعتقد، والأرومة،...إلخ.، إغناءاً للمجتمع، لكن متعاونين، وفي المطلق، على الخير وعلى الصالح العام المشترك.

لكن، وكما سبق التنبيه على ذلك، فهذه خصوصية عالمانية فرنسية محضة {وانظر على موقعنا، لتتيقن من ذلك، الموضوعات التالية:

1)Symbolisme, Mythe fondateur et Praxis; La déprêtrisation et la déchristianisation de la société française.

2) Rencontre du premier degré avec une imposture; La Bataille de Poitiers dans l'imaginaire des français.
3) Le Cadi,la question Juive,et La problématique de l'État dans l'État.

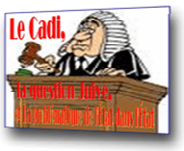

، لا نجدها في غيرها من الدول، وإن كانت ليست نشازاً بمقاييس بعض الديمقراطيين، ومنذ الآثينيين، ومروراً بالآباء المؤسسين في كل من أمريكا وفرنسا...، حيث لا يفهمونها سوى بإقتضائها لبعض شرائح المجتمع وإبعادها عن منال الباقين حال ما حصل تاريخياً بالنسبة ل "المرأة" و"العبيد" و"غير المالكين"..إلخ. وإلى عهد قريب.

---

[11] *http://www.reuters.com/article/entertainmentNews/idUSL1584799120080415?feedType=RSS&feedName=entertainmentNews&rpc=22&sp=true*

وقد وسع الإسلام المخالفين له في العقيدة، حال اليهود والنصارى، مع أنهم واقعون ضمن مرجعيته الكبرى التي قلما يتسامح معها المخالف ضمن ذات المرجعية، أو حال الصابئة والمجوس والبوذيين،...الذين قاسهم المسلمون على أهل الكتاب، تأسيساً على نص صريح ومحكم:

﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗاۚ وَإِن مِّنۡ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٞ ٢٤ ﴾ فاطر: ٢٤

حتى وواقعهم العياني الذي أدركهم المسلمون عليه في زمانهم كان مُخالفاً تماماً لموجبات التوحيد !

قلت:

وأضرب للقارئ مثالاً حياً بما ورد عند الفيلسوف الوثني الإغريقي أفلاطون (428 ق.م – 348 ق.م)

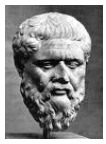

في كتابه الأول من "الجمهورية"، حيث يخاطب سيفالوس (Cephalus) سقراط (الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد) قائلاً:

اسمح لي أن أخبرك، سقراط، بأنه عندما يَعتقدُ إنسان بأنه قاب قوسين من الموت، تبدأ مخاوفِ وهواجس تنتابه لم يكن يعهدها من قبل: فحكايات بوجود عالم سفلي والعقابِ الذي يقتص به هناك عنْ الأعمال التي تقدمت له هنا، والتي كانت مسألة مضحكة بالنسبة إليه، أصبحت فكرة إمكان تحققها تؤرقه الآن:إمّا لضعفِ العُمر، أو لأنه يَدنوا الآن أكثر من ذلك المكان الآخر. وقد تكونت لديه الآن نظرة واضحة عن هذه الأشياء؛ فتجمعت الشكوك وأجراسُ الإنذار بشكل كثيف فوقه، وبدأ يفكر فيما يكون قد أخطأ فيه تجاه الآخرين. وعندما يكتشفُ أن تجاوزاتِه عظيمة، فإنه غالباً ما يتصرف كطفل يصحو من نومِه من الخوف، وهو مَملوءٌ بِئذر الشؤم المُظلمةِ.

لكن، ذاك الذي يدرك أنه بدون ذنبَ، فالأمل الحلوّ، كما يقول (الشاعر) "بينداروس" (Πίνδαρος)(Pindarus) (522 ق.م – 443 ق.م) *بلطف: هو الممرضة الرحيمة لعُمره.*

فهنا إيمان بوجود **حساب وعقاب**، على ما هو معهود لدى التوحيديين، ولا يتصور خطوره على أفلاطون من تخرص حر، وإنما هو مما احتفظت به الذاكرة الشعبية الإغريقية عن ديانة ضاعت واختلطت بالشركيات، حال ما حصل مع غيرهم من الشعوب الذين نسوا حظاً مما ذكروا به، ومن بينهم: اليهود والنصارى بتقرير القرآن الكريم نفسه، كما في النص التالي بالنسبة لليهود:

﴿ ۞ وَلَقَدۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَبَعَثۡنَا مِنۡهُمُ ٱثۡنَيۡ عَشَرَ نَقِيبٗاۖ وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مَعَكُمۡۖ لَئِنۡ أَقَمۡتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيۡتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَّرۡتُمُوهُمۡ وَأَقۡرَضۡتُمُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَلَأُدۡخِلَنَّكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ فَمَن كَفَرَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ مِنكُمۡ فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ١٢ فَبِمَا نَقۡضِهِم

مِّيثَٰقَهُمۡ لَعَنَّٰهُمۡ وَجَعَلۡنَا قُلُوبَهُمۡ قَٰسِيَةٗۖ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦۚ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٖ مِّنۡهُمۡ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۖ فَٱعۡفُ عَنۡهُمۡ وَٱصۡفَحۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿١٣﴾ ﴾ المائدة: ١٢ ــ ١٣

وفي النص التالي بالنسبة للنصارى:

﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ وَسَوۡفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ ﴿١٤﴾ ﴾ المائدة: ١٤

قلت:

ولو كان المسلمون فتحوا ديار الإغريق زمن أفلاطون، وسمعوا منه هذا الحوار الذي أجراه على لسان **سيفالوس**، لسلكوا الشعب الإغريقي ضمن "**أهل كتاب**"، حال ما سيفعل المسلمون لاحقاً مع **البوذيين**.

بل هناك من يريد أن ينعت المجتمعات الأوروبية والأمريكية بنعت " **الحضارة: اليهودية ـ المسيحية** "، أو " الحضارة : الإغريقية الرومانية " كنقيض أو كمقابل للحضارة **الإسلامية**!، بينما الوقائع التاريخية تثبت، ومنذ عهد سحيق أن الإغريق اشتغلوا تجاراً أو عبيداً أو مرتزقة حرب لدى الحضارات القديمة من مصرية وبابلية وتعلموا منهم لمدة تزيد على الثلاثة قرون، قبل قيام إمبراطورية الإسكندر الأكبر في القرن الثالث قبل الميلاد.

بل لا يخفي أكبر آباء الفكر الإغريقي إعجابهم بتلك الحضارات الشرقية. ف " **فيتاغورس الساموســـي** " (حوالي 580 – 500 ق.م) مر من هناك، و " **طاليس الملطي**" (624 – 547 ق.م) و " **هيرودوت**" (484 – 425 ق.م) 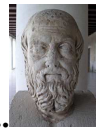 ..وغيرهم.

أما ما يجعل **الحضارة الأوروبية: " يهودية ـ مسيحية "** فحظه من المنطق والتاريخ أتعس بكثير، **إذ لا حظّ لحدوث ما حدث في أوروبا، لو لم يحصل احتكاك للأوروبيين بالمسلمين في فلسطين وصقلية والأندلس وفرنسا وإيطاليا والمتح من تراثهم؟.**

فإن كان هناك إرث (**يهودي ـ مسيحي**!) على صعيد العقائد، **فالإسلام هو ثمرة ومحصلة هذا الإرث، بل والوارث الأكبر بدون منازع**، وإن كان من باب **التحسس الحضاري فالإسلام سابق للنهضة وللتنوير وهو مُلهمهما معاً**، بحسب ما قدمنا من أمثلة في الحلقة العاشرة.

وظاهر أن " العالمانية " في فرنسا، وبالرغم مما يعتريها من نقائص، أتت بذات الميزات التي افتقدت إبان حكم الإكليروس الكنسي الشقي. وهي إيجابيات لا يستهان بها بالنسبة للمواطنين الفرنسيين المسلمين، ضمن تصورهم الخاص للمطلب الديني والدنيوي المغني للمجتمع ككل، إلا أنها، أي العالمانية ك " دين " تبقى دون مفهوم الإسلام لإدارة الخلاف من منطلق اجتماعي- عقدي وليس من منظور اجتماعي فحسب.

وتبقى المشكلة العصية على الفهم في كل هذه النماذج، أنها تنطلق من تجارب أصحابها التاريخية مع الكنيسة الكاثوليكية، وتقيس الإسلام عليها، مع الفارق الكبير!

قلت:

ولئن كان ل الدنيوية اللا-دينية السياسية في فصل الدين عن الدولة، ما يبررها كمطلب سياسي ضمن المرجعية الأوروبية المخثرة بالصراع مع الكنيسة، فهي تبقى مجنونة مسكن في الإسلام من حيث هو دنيا، ودين،ودولة، وأخلاق في آن.

وأقل ما يمكن أن يقال عن مثل هذا التصور هو أنه، ليس فحسب لا ديمقراطي من حيث الأساس والعقل والمنطلق، بل تعسفي واستبدادي لا يُقيم وزناً للمخالف ولا لقيمه ولا لمنظوره ولا لحقه في الإختلاف!.

أليست هذه هي عينها دوغماتية الكنيسة من قبل، حتى وإن تبرقعت تحت اسم نقيضها؟

لذلك أقول:

لابد من مُراجعة لمثل هذه التصورات كحق من حقوق الاختلاف. والعبرة كل العبرة في سمو أي نموذج سياسي ـ اجتماعي وعالميته، إنما تكمن في حفظ حقوق المخالفين، ليس إلا!.

وقد ثبت من خلال التجربة التاريخية الإسلامية، وعلى علاّتها، أنه لا يُمكن لنظام بشري أياً كان أن يُضاهي الإسلام في تعامله مع هذا المبدأ فهو يقر:

1) بحرية العبادة والاختيار مبدءاً وغاية،
2) بعدم الإكراه من باب ضرورة الاختيار حتى تكون المحاسبة،
3) بحرية الاختلاف، من باب: لكم دينكم ولي دين،
4) بالتعاون على الخير، مع أي كان، من باب :﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾
5) بالسلم، إذ الإسلام جذره " سلم " أولا وقبل كل شيء.

ويتوجب على المسلم أن يعي كل هذه الفوارق ويجادل ويحاور بالتي هي أحسن بحسب متطلبات القرآن.

قلت:

فهذه هي الخلفية الاجتماعية والسياسية لمسلمي المهاجر، الذين اندثر جيلهم الأول تقريباً، وصارت ذرياتهم مواطنة مواطنة تامة.

والفتوى بخصوص اقتناء السكن الربوي ستتنزل من الآن فصاعداً على هؤلاء المواطنين التامين الأقحاح.

3. 12) لكل عصر فقهه

كانت الردود التي وردت إما مؤيدة أو معترضة على فتوى اقتناء السكن الربوي، كالرد المعارض الذي كتبه الشيخ **محمود بن رضا مُراد**[12] ، أو الدكتوران: **محمود فؤاد الزاري** من **الدانمارك** و**صهيب حسن عبد الغفار** من **لندن**[13] لا يخرجان عن هذا المنظور الفقهي الإسقاطي المتقادم إذ كلهم من خريجي هذا الموروث التقليدي في التنزيل والإسقاط دون الإلمام بحيثيات الوقائع في تفاصيلها الدقيقة ولا إحراجات البيئات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

فهو فقه " **نوازل**" عقيم لا يستثمر الأدلة الشرعية ولا التنزيل السليم على الوقائع، لانفصام هيكلي يعتريه من جهتين:

1) **جهة النص**، حيث أكثر النصوص التي يستدلون بها، أو يجعلونها مقام الحجة في النزاع، إما غير مباشرة كتنزيلهم لنصوص قرآنية لا يدري المرء ما علاقتها بالموضوع!:

أ) إما لعموميتها، أو:

ب) لعدم صلاحيتها أصلا كدليل، لعدم تعلقها بالمسألة المطروحة عبارة أو دلالة، أو إشارة، أو اقتضاءاً، أو معنى!، أو:

2) **استعمال النصوص الحديثية الضعيفة**، بل حتى الموضوعة!، لقلة الباع في مجال النقدية الحديثية، كما أوقفناك على نمطية منه عند الأكابر في هذا الميدان وليس لدى الأصاغرالمقلدة فحسب، أو:

3) **النظرة التعميمية المُفْرطة والمُفرِّطة** في محاولة تعميم الأحكام على جزئيات المسائل هي في الواقع خليط من بنيويات كليانية تحكم جزئيات إجرائية ترتبط بها ارتباطاً متماسكاً وعضوياً، تولدت تلقائياً ضمن إطار مرجعي وبيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية وهيكلية مخالفة لمنظور الإسلام الأخلاقي كل المخالفة!.

صدر في مجلة " الدعوة" عدد 1720 لشهر ديسمبر 1999 م 12

أنظر: فحواه في جريدة " الزيتونة " الأمريكية في العدد 210، بتاريخ 19 ذو القعدة 1420 هـ/ 25 فبراير 2000 م، ص. 15. 13

قلت:

فلو اتبع المسلم المقيم فتواهم بالنسبة لاقتناء " **سكن**" تحت مبدأ أو قاعدة:" **الضرورة**"، أو " **الحاجة** " التي تتنزل منزلة "**الضرورة**"، ووقف عند هذا الحد!، فبماذا نفتى المتاجر في العقار- المسلم - مثلاً، الذي هو أيضاً تتنزل المعاملة الربوية عنده منزلة " **الضرورة**" من منظور كسبه الوحيد!.

أنمنع عليه هذه الحرفة؟ وهي التي كانت مفتوحة له دون سواها، لقلة المغامرة ولحيثيات أخرى لا داعي للبحث فيها الآن، قبل أن يدرك العقار التضخم البنيوي المفرط الذي تظل الدولة تشحن به على الدوام اقتصادها مفضيا إلى حدوث فقاعة تضخمية تظل تكبر بشكل مهول مع مرور الزمن منذ بداية السبعينيات، عندما فك الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (Richard Milhous **Nixon**) **(1913 – 1994)** ارتباط العملة الأمريكية بالذهب، إلى درجة أن القيمة الفعلية للعملة بدأت تفقد نصف قيمته كل 10 سنوات، إلى أن أنفجرت في آخر المطاف، ليحصل انهيار سوق العقار في أيامنا هذه، والبقية تأتي!

فمن أسلفك من **الخليجيين** مثلاً، وليس غيرهم بأحسن حال! {المرتبطة دولهم، مجبرة لا بطلة، اقتصادياً بالدولار الأمريكي، على ما شرح العميل الاقتصادي **جون بيركينز** (john Perkins) في كتابه: "**اعترافات قاتل اقتصادي**" (Confessions of an **Economic Hit Man**) 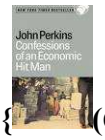 }، ريالاً، أو درهماً، أو ديناراً،.. سنة 1971، توجب عليك رده بما يُضاهي 8 دولارات سنة 2008، حفاظاً على القيم الأصلية لهذه العملات، حتى بدون احتساب التضخم المحلي غير المرتبط بالدولار!

وهو ما يجعل الحديث عن أسلمة اقتصاديات هذه الدول، بينما عملاتها الوطنية مرتبطة ارتباطاً هيكلياً وثيقاً بالدولار الأمريكي المتضخم قصداً وباستمرار، والذي يطبع بدون أية تغطية ذهبية، ولا يكلف الخزينة الأمريكية أكثر من ورقه ومداده، حتى سموا العملة الناتجة باسم: "العملة المعجزة" (Fiat Money)، زخرفاً من القول واستعباطاً لعقول المسلمين!.

لذلك نعجب أن يُثار النقاش بين المؤيدين والمخالفين حول نقاط أصولية أو شبه أصولية من شاكلة:

1) تعريف " الضرورة "
2) تعريف " الحاجة "

3) هل هناك " حاجة " تتنزل منزلة " الضرورة "؟
4) هل الحاجة إلى " المسكن" من القوة بحيث تجتاز حاجز حمى " التحريم " الذي يدور مع " الربا " حيث دار؟
5) دار الإسلام ودار الحرب!
6) هل إيكال الربا للغير أقل حرمة من أكله؟.....

قلت:

وكلها نوافل بالنسبة للإشكال البنيوي العويص الذي تعاني منه اقتصاديات دول المهاجر والدول المرتبطة عملاتها بالدولار الأمريكي، على ما سنبين لاحقاً.

ولكي نضع النقط على الحروف فقد كتب طوماس فريدمان (*Thomas Friedman*) بالحرف:

{ كل البلدان والأمم، بدرجة أو بأخرى تابعون للولايات المتحدة في نظام العولمة }[14]

أي أن على دول العالم أن تنتظم راضية!، أم مُرغمة!، تحت الهيمنة العالمية الأمريكية، نظراً لقدراتها المالية والتكنولوجية والعلمية التي تبوأتها بعد انفراط عقد الاتحاد السوفياتي في تسعينات القرن الماضي، تماماً وكأننا نعيد كتابة تاريخ روما أو بيزنطة!.

بل ولا تختلف تصرفات بعض دويلات الشرق في عصرنا الحاضر اتجاه هذه القوة الكونية، عن تصرفات دول المنطقة إبان حكم روما!، بل وبرتابة نمطية مملة!.

فدولة إسرائيل المعاصرة، لا تختلف في شيء عن إسرائيل هيرودز الكبير (Horodos) (73 – 4 ق.م)

، الذي توَّجَهُ مجلس الشيوخ الروماني ملكاً على اليهود.

ولا يختلف وضع مصر المعاصرة، ولا الأردن عن مصر الرومانية ودولة الغساسنة القدماء!. بل وفي كل التفاصيل!.

وبالتالي، فهذا النوع من " الفقه" وهذا النوع من " الفتاوى" لا يختلفان في شيء عن فتاوى اليهود في مهاجرهم الأولى وهم يعيشون في عزلة " الغيتو" بسبب الطرد الروماني لهم من فلسطين.

14) انظر بهذا الصدد كتاب: "The Lexus and the Olive three Thomas Friedman, 1999:" Farrar, Straus and Giroux, Inc. New York"

ثم إن مساوئه معروفة بما فيه الكفاية، حيث صاحبته لدى الأوروبيين ولقرون ما عرف ب " **المشكلة اليهودية**" التي لم يجدوا لها من شبه حل سوى مع النهضة الأوروبية في ما فرض عليهم نابليون بونبارت (*Napoléon Bonaparte*) (1769 – 1918)) في فرنسا، أو "**التنوير الألماني**" الذي قابلته (**الهسكلا اليهودية**،....الخ. أنظر على موقعنا: { **Le Judaism dans tous ses États** }، قبل أن يصدروا الإشكال برمته إلى فلسطين، التي لا ناقة لها ولا جمل لا في مشكلة اليهود، ولا مشكلة الأوروبيين معهم!

أما المسيحيون البولصيون (نسبة إلى القديس بولص وهم غالبية مسيحيي العالم) فلا إشكال عندهم بخصوص هذه المسألة، ما داموا قد اقتفوا أثر بولص في إلغاء الالتزام بالتشريع التوراتي، رغم حربهم على الربا لقرنين كاملين، دون جدوى أيام سيطرتهم الأوروبية، مع أنهم ينقلون عن المسيح عليه السلام أنه لم يأت للقضاء على التوراة بل ليتممها، على ما مر بنا.![15]

وقول المسيح عليه السلام:

{ **إعط ما لقيصر لقيصر واعط ما لله لله** }، الذي فهموا منه أو أفهمهم العالمانيون رغم أنوفهم، بعد أن لم تجدهم معهم حيلة: **فصل الديني عن المدني والدنيوي عن الأخروي.**

وهو ما لا يمكن لمسلم أن يفكر فيه ولا أن يُقِرّه بوعي ويظل مسلماً بحال!.

إذن، فمن منظور الإسلام، **الذي لا يُفرق بين الدنيا والدين**، ولا **بين المعاملات والأخلاق**، وبالخصوصيات أعلاه، من حيث العالمية وبكون الإسلام دين " **الرحمة** " للعالمين، فلا يُمكن أن نفتي للمسلم بفتاوى " **الغيتو**".

وإن كان ولا بد للمسلم وأن يعيش مؤقتاً فيما يشبه "**الغيتو**" لسبب من أميته، أو جهله، أو ضعفه، أو قلة حيلته أو لأي سبب آخر، فالإثم الأكبر يقع على الواعين منهم لتنكبهم عن تحمل المسؤوليات الشرعية والسياسية والاجتماعية المنوطة شرعاً بهم.

فهذا النوع من العزلة هو من نمط العزلة المفتوحة، كما نراها مثلاً لدى الجاليات المختلفة في مدينة **منتريال**: كتلك التي لدى **الإيطاليين**، **واليونانيين**، **واليهود**، **والإغريق**، **والصينيين**،

15 *أنظر كتابنا: " الانقلابات البولسية في الإسلام: المعهد العالمي للفكر الإسلامي نموذجاً"*

، ولدى بعض طوائف الشرق من مصريين، ولبنانيين مسيحيين.. وغيرهم.

بل إن هذه العزلة أصبحت اليوم متعذرة بسبب الإمكانية التي بات يوفرها الإنترنيت، في تكوين جماعة إسلامية كونية افتراضية في تواصل دائم ومستمر، ضمن الجالية المحلية ومع جاليات الإسلام الأخرى في باقي المعمورة.

انتهى وتليه الخلقة 13

تحقيق مناط فتوى اقتناء السكن الربوي للأقليات وللأغلبيات المسلمة في أرض الله الواسعة